مجلة المجمع العلمي

التقدير والتأويل
بين الصناعة النحوية والمعنى

الدكتور محمد فاضل صالح السامرائي
جامعـــة الشارقـــة

الملخص :

يتعرض البحث لعبارات لجـــأ فيها النحاة الى التقدير والتأويل لتنسجم مع ما جاء في صناعتهم النحوية ، ووقف الباحث عند هذه الظواهر ، وذهب الى ترك التقدير والتأويل وتجويز ما وقع منها ، تجنبا للتعقيد الذي يؤدي الى ضعف المعنى .

المقدمة :

عنوان هذا البحث (التقدير والتأويل بين الصناعة النحوية والمعنى) ، والمقصود من الصناعة النحوية ما تقتضيه أصول علم النحو وأسسه وقواعده الأساسية . وبتعبير آخر : هي ما تعارف عليه النحاة في مسألة ما على وفق القواعد العامة .

إن الملاحظ في علم النحو أن كثيرا من المسائل النحوية التي اضطر النحاة إلى التقدير فيها تكون خاضعة لما تعارفوا عليه من الأصول والقواعد الأساسية ، ولذا نقف على عبارات من مثل قولهم : ((إن هذا التقدير اقتضته الصناعة النحوية)) أو قولهم : ((وقد لجأوا إلى هذا التقدير حفاظا على الصناعة النحوية)) أو نحو ذلك .

إن من المعروف أن الحكم النحوي إذا لم يكن يوافق صناعة النحاة فإنهم يخضعونه لما تعارفوا عليه من الأحكام بطرق أبرزها التقدير أو التأويل ، وقد يكون ذلك على حساب المعنى ، ولذا ثار قسم من النحاة القدامى والمعاصرين على العامل النحوي ولا سيما ما جاء في باب الاشتغال ومسألة تقدير الفعل وجوبا بعد (إن) و(إذا) و (لو) الشرطية لما رأوا من فساد المعنى عند القول به كما سنرى ذلك في البحث .

وقد تقرأ من عباراتهم : وهذا جائز من حيث الصناعة ، ضعيف من جهة المعنى . وقد يكون القول بالتقدير على العكس من ذلك ، إذ قد يكون القول به ضروريا للحفاظ على سلامة المعنى .

إن هذا البحث الذي لجأ اليه النحاة للحفاظ على صناعتهم النحوية وتأثُّر المعنى بذلك .

ولا أزعم أني استقصيت جميع ما يتعلق بالتقدير والتأويل وأثرهما في الصناعة والمعنى ، ولكن أزعم أني قمت ببحث موضوع لا يقل أهمية عن جميع ما كتب في التقدير أو التأويل النحوي . فإن أصبت فهذا ما أصبو إليه ، وإن أخطأت فأسأل الله عز وجل ألا يحرمني أجر المجتهدين .

التقدير يحفظ الصناعة ويؤدي إلى خلاف المعنى المقصود أو ضعفه :

ذهب النحاة إلى القول بالحذف والتقدير في كثير من المسائل النحوية حفاظا على صناعتهم النحوية ، لكن قسما من هذه المسائل أدّى القول بالحذف والتقدير فيها إلى خلاف المعنى المقصود أو ضعفه .

فمثال ما أدى القول بالحذف والتقدير فيه إلى خلاف المعنى المقصود ما ذهب إليه جمهور النحاة من عدم جواز تقديم صلة الموصول

ولا معمول الصلة على الاسم الموصول لأنها كالجزء المتمم له ، فلا يجوز أن تقول مثلا : (جاء ضربته الذي) بتقديم الصلة على الاسم الموصول ، ولا (جاءني عندك من أقام) بتقديم معمول الصلة على الاسم الموصول[1] .

وقد ذهب جمهور النحاة إلى أن (أل) الداخلة على الصفة الصريحة اسم موصول . قال الناظم :

وصفة صريحة صلة (أل)

ولذا ذهبوا إلى عدم جواز تقديم معمول صلتها عليها ، لكنهم رأوا أن هناك آياتٍ قرآنية تقدمَ فيها معمولُ صلتها عليها ، فاضطرهم ذلك إلى التقدير ليحافظوا على اطّراد قاعدتهم ، من ذلك قوله تعالى متحدثا عن يوسف (عليه السلام) عندما عرض للبيع : { وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين } [يوسف : 20] وقوله على لسان لوط (عليه السلام) مستنكرا على قومه شناعة فعلتهم : { إني لعملكم من القالين } [الشعراء : 168] وقوله على لسان الرجل الذي جاء من أقصى المدينة يسعى لينصح موسى (عليه السلام) بالهرب من الملأ الذين ائتمروا به ليقتلوه : { فاخرج إني لك من الناصحين } [القصص : 20]

قالوا : إن (فيه) في آية يوسف جارّ ومجرور متعلق بمحذوف دلّ عليه صلة (أل) والتقدير : وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين . وكذلك آية

---

[1] ينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ــ أبو إسحاق الشاطبي 1/469 ــ 470 .

الشعراء فإن التقدير فيها : إني قالٍ لعملكم من القالين . وأما التقدير في آية القصص فهو : إني ناصح لك من الناصحين[2] .

ومن الواضح أن التقدير في هذه الآيات اقتضته الصناعة النحوية ، إذ اضطروا إلى التقدير لئلا يتقدم معمول صلة (أل) عليها .

وفي رأي الجمهور نظر ، إذ لو قدّر محذوف يتعلق به الجار والمجرور لم يكن ثمة غرض بلاغي لتقديم الجار والمجرور ، إذ يصير معنى العبارتين (كانوا فيه من الزاهدين) و (كانوا زاهدين فيه من الزاهدين) واحدا .

إن الذي نراه أن تقديم الجارّ والمجرور في هذه الآيات ونحوها له غرض بلاغي هو الاختصاص والقصر[3] .

وتوضيح ذلك أن معنى آية يوسف تخصيص يوسف بالزهد فيه ، أي أنهم لم يزهدوا في شيء كزهدهم فيه (عليه السلام) . وهذا المعنى لا يتأتّى إذا قدرنا الآية (وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) إذ سيكون المعنى حينئذ محتملا هذا المعنى ، ومحتملا معنى آخر هو أنهم كانوا زاهدين في أكثر من شيء منه يوسف (عليه السلام) ، ولا يفيد معنى حصر الزهد فيه .

ومعنى آية الشعراء تخصيص قلى لوط (عليه السلام) بعملهم ، أي أنه لم يبغض شيئا كبغضه لعملهم ، ولو قدّر (إني قالٍ لعملكم من القالين)

---

[2] ينظر مغني اللبيب ــ ابن هشام الأنصاري 61/6 ــ 62 ، 706 ، والمقاصد الشافية 469/1 .

[3] ينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدماميني ، نقلا عن كتاب (شرح التسهيل) لابن مالك 45/1 .

لكان المعنى أن عملكم من ضمن الأعمال المبغوضة عندي ولا يفيد معنى تخصيص بغضه بعملهم .

وهذا الكلام ينطبق على آية القصص أيضا ، فمعنى { فاخرج إني لك من الناصحين } أي أخلصت لك النصح ، وقد وردت النصيحة في معرض الائتمار على موسى لقتله فجاءه رجل من أقصى المدينة يسعى لينصحه بالهرب ويبين مدى إخلاصه له بالنصح . قال تعالى : { وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى إن الملأ يأتمرون بك ليقتلوك فاخرج إني لك من الناصحين } .

إننا لو قدرنا ما يتعلق به الجارّ والمجرور ــ كما فعل النحاة ــ لزال معنى الاختصاص والقصر .

وللخروج من هذا الإشكال أرى أن الأَولى الذهاب مذهب الأخفش في أن (أل) الداخلة على الصفة الصريحة حرف تعريف وليست اسما موصولا .

* * *

ومثال ما أدّى القول بالحذف والتقدير فيه إلى ضعف المعنى مسألة (حذف كان مع اسمها) كقولهم : (الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخيرٌ وإن شرّا فشرٌّ) ، إذ ذكر النحاة أن هناك وجها آخر للتعبير وهو (إن خيرٌ فخيرا وإن شرٌّ فشرّا) ((برفع الأول على أنه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ، ونصب الثاني على أنه مفعول ثانٍ لفعل محذوف ، أي إن كان في عملهم خير فيجزون خيرا)) [4] .

---

[4] شرح التصريح ــ خالد الأزهري 193/1 .

وقد اعترض بعض النحاة على هذا التقدير وحكموا عليه بالضعف من جهة المعنى ، ومنهم الدماميني إذ قال : ((وهذا لا شك في جواز تقديره من حيث الصناعة في الجملة ، وأما أن يحكم بحسنه فلا ، لأنه ضعيف من جهة المعنى ، إذ معنى (إن كان في عملهم خيرٌ) معنى غير مقصود ، لأن مقصود المتكلم : إن كان نفس عمله خيرا لا أن لهم أعمالا وفي تلك الأعمال خير)) [5] .

القول بالتقدير يؤدي إلى بحث المسألة في أكثر من موطن :

قد يلجأ النحاة إلى التقدير حفاظا على الصناعة النحوية ، لكن القول به قد يؤدي إلى أن تبحث المسألة الواحدة في أكثر من باب من أبواب النحو ، ويؤدي بالتالي إلى تشتتها ، هذا فضلا عن تأثير التقدير في المعنى .

مثال ذلك مسألة (الإخبار بالمصدر عن اسم الذات) ، إذ من المعلوم أن ((المصدر هو الحدث المجرد فلا يخبر به عن اسم الذات ، فلا يصح أن تقول : (زيدٌ انطلاقٌ) و (محمد ركضٌ) و (خالدٌ بكاءٌ) لأن زيدا ليس انطلاقا ، ومحمدا ليس ركضا ، وخالدا ليس بكاء ، ولكن قد ورد في اللغة إخبار من هذا القبيل ، قال تعالى في ابن نوح : { إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح } [هود : ٤٦] فقال عنه إنه عمل ، فأخبر بالمصدر عن الذات . . . وقالوا : رجلٌ صومٌ ، ورجلٌ فِطرٌ ، وإنما أنت سيرٌ ، وقالت الخنساء تصف ناقتها :

---

[5] حاشية يس على شرح التصريح ــ يس العليمي 193/1 .

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبالٌ وإدبـــارُ

فأخبرت عن الناقة بقولها : (هي إقبال وإدبارُ) والإقبال والإدبار لا يكونان خبرا عن الناقة وإنما هي مقبلة مدبرة)) [6] .

كما ورد في اللغة الإخبار بالذات عن المصدر كقوله تعالى : { ولكن البرَّ من آمن بالله واليوم الآخر } [البقرة : 177] .

وقد لجأ النحاة إلى التقدير حفاظا على صناعتهم النحوية فقالوا : إن التقدير في آية هود : (إنه ذو عمل غير صالح) وفي بيت الخنساء : (ذات إقبال وإدبار) فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه [7] ، وفي آية البقرة : (ولكنّ البرَّ برُّ من آمن بالله) أو (ولكنّ ذا البرِّ من آمن بالله) بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . جاء في (مشكل إعراب القرآن) : (({ ولكن البرَّ من آمن بالله } البِرّ بمعنى البارّ ، أو بمعنى (البَرّ) ، فهو (مَن) في المعنى . وقيل : التقدير : ولكنّ البرَّ برُّ من آمن بالله ، ثم حذف المضاف ، والبرّ الأول هو الثاني . وقيل : التقدير : ولكن ذا البر من آمن ، ثم حذف المضاف أيضا . . . وإنما احتيج إلى هذه التقديرات ليصح أن يكون الابتداء هو الخبر ، إذ الجثث لا تكون خبرا عن المصادر ولا المصادر خبرا عنها)) [8] .

---

[6] معاني النحو ــ الدكتور فاضل صالح السامرائي 179/1 .

[7] ينظر الكامل للمبرد 374/1 ــ 375 ، والمقتضب 231/3 .

[8] مشكل إعراب القرآن ــ مكي بن أبي طالب 118/1 ، وينظر الكتاب ــ سيبويه 212/1 .

أقول إن التقدير الذي لجأ إليه النحاة في آيتي البقرة وهود وبيت الخنساء اضطرهم الى أن يبحثوا المسألة ذاتها في موطنين ، إذ بحثوها في باب (المبتدأ والخبر) في معرض كلامهم على الإخبار بالمصدر عن الذات ، أو الإخبار بالذات عن المصدر ، كما بحثوها في باب (الإضافة) عند كلامهم على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه[9] .

ولو لم يقولوا بتقدير المضاف لبحث في باب (المبتدأ والخبر) فقط ، ولكان هذا أَولى من تشعبه وتشتته .

ثم إن القول بعدم التقدير يعطي من المعنى ما لا يعطيه القول به ، إذ إنه لا بد أن يكون لكل تعبير معنى ، وكل عدول من تعبير إلى تعبير لا بدّ أن يصحبه عدول من معنى إلى معنى[10] .

وعلى هذا فإن قولنا : (زيد صوم) ليس بمعنى (زيد ذو صوم) ، فإنك لا تقول : (زيد صوم) إلا إذا أكثر من صومه وبالغ فيه ، أما إذا لم يكن كذلك بأن صام يوما وأفطر أياما فإنك تقول : (زيد ذو صوم) . جاء في (التذييل والتكميل) : ((مثال الأول : زيد صوم ، تريد المبالغة ، جعلته نفس الصوم ، ولا يراد بذلك : ذو صوم ، لأن صاحب الصفة يصدق على القليل والكثير ، و(زيد صوم) لا يصدق إلا على المدمن الصوم))[11] .

---

[9] ينظر معاني النحو 179/1 ، 123/3 .

[10] ينظر معاني النحو 251/2 .

[11] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ــ أبو حيان الأندلسي 11/4 ، وينظر الكتاب 335/1 ــ 337 المساعد على تسهيل الفوائد ــ ابن عقيل 226/1 .

وبناء على ما سبق فالأَولى حمل الآيتين وبيت الخنساء ((على المبالغة وأنه أخبر عن الذات بالمصدر ، أو أخبر عن المصدر بالذات مبالغة في جعل الذات هي الحدث وأن لا يحمل على الحذف أو التأويل فيقال : (إنه ذو عمل غير صالح) أو (إن عمله عمل غير صالح) أو (ولكن ذا البر من اتقى) أو (لكن البرَّ برٌّ من اتقى) فإنه لم يعدل عن ذلك إلا لغرض رمى إليه)) [12] .

وعلى هذا نقول : إن الله تعالى أخبر عن ابن نوح بالمصدر للمبالغة في ذمه . ((والمعنى أن ابنك يا نوح قد تحول إلى كتلة عمل غير صالحة ليس فيها من عنصر الذات شيء)) [13] .

وهذا الكلام ينطبق على بيت الخنساء ، فمعنى (هي إقبال وإدبار) ليس بمعنى (ذات إقبال وإدبار) لأن الخنساء قصدت المبالغة في إقبالها وإدبارها ، بمعنى أنها لكثرة ما تُقبل وتُدبر ولا تتوقف عن ذلك قد تحولت إلى حدث مجرد من الذات . جاء في (دلائل الإعجاز) : ((وذاك أنها لم تُرد بالإقبال والإدبار غير معناهما ، فتكون قد تجوّزت في أن جعلتها لكثرة ما تُقبل وتُدبر ولغلبة ذاك عليها واتصاله منها ، وأنه لم يكن لها حال غيرهما ، كأنها قد تجسمت من الإقبال والإدبار)) [14] . ولكن إذا قلنا : إنه على معنى (ذات إقبال وإدبار) لم يعد هناك مبالغة في الوصف .

---

[12] الجملة العربية تأليفها وأقسامها ــ الدكتور فاضل صالح السامرائي 84 .

[13] على طريق التفسير البياني ــ الدكتور فاضل صالح السامرائي 67/3 .

[14] دلائل الإعجاز ــ عبد القاهر الجرجاني 300 ، وينظر الخصائص ــ ابن جني 202/2 ــ 203 ، 189/3 .

وكذلك الشأن في آية البقرة ، فإن الأَولى ــ فيما يبدو لنا ــ أن نأخذ هذا التعبير بلا تقدير ، وأنه أخبر بالذات عن المصدر لقصد التجوّز والمبالغة ، ((فقوله تعالى : { ولكنّ البرّ من آمن بالله } يفيد أن البر إذا تجسد كان شخصا مؤمنا بالله واليوم الآخر ، فهو بذلك جعل البرّ شخصا يمشي على رجلين له سماته وصفاته)) [15] .

إن هذا الغرض ــ أي غرض المبالغة ــ يذكّرنا بما ورد من اقتران خبر أفعال الرجاء بـــ (أنْ) المصدرية نحو (عسى زيد أن يقوم) ، إذ ((استشكل الاقتران بـــ(أنْ) لأنه يؤدي إلى جعل الحدث خبرا عن الذات ، وهو غير جائز)) [16] .

((وأجيب بأمور :

أحدها : أنه على تقدير مضاف : إما قبل الاسم ، أي عسى أمرُ زيدٍ القيامَ ، أو قبل الخبر ، أي : عسى زيدٌ صاحبَ القيام ، ومثله { ولكن البرّ من آمن بالله } أي : ولكنّ صاحب البر من آمن بالله ، أو ولكنّ البرَّ برُّ من آمن بالله . والثاني أنه من باب (زيدٌ عدلٌ) و (صومٌ)))[17] .

وقد اعترض بعضهم على أن يكون الخبر على تقدير مضاف . جاء في (شرح الرضي على الكافية) : ((قال أبو علي في القصريات : (عسى زيد أن يقوم) أي : عسى زيد ذا قيام ، وفي هذا العذر تكلّف ، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ أبدا ، لا في الاسم ولا في الخبر))[18] .

---

[15] معاني النحو 123/3 .

[16] شرح التصريح 206/1 .

[17] مغني اللبيب 416/2 .

[18] شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الإستراباذي ــ القسم الثاني ــ المجلد الثاني 1070/2 .

وذهب بعضهم إلى أن هذا من باب الإخبار بالمصدر عن اسم الذات للمبالغة .

قال ابن الناظم : ((فإن قلت : كيف جاز اقتران الخبر ههنا بأنْ المصدرية مع أنه يلزم منه الإخبار عن اسم العين بالمصدر؟ قلت : يجوز مثل ذلك على المبالغة)) [19] .

وهذا الرأي فيه نظر ، إذ لا يصح أن يكون من باب الإخبار بالمصدر عن اسم الذات للمبالغة قياسا على قولنا : (محمدٌ عدلٌ) و (سعيدٌ ركضٌ) إذ إن المبالغة لا تكون إلا إذا كثر الحدث وبولغ فيه كالمثالين ، ولكن ما وجه المبالغة في قولنا : (عسى بكرٌ أن يحج في العام القادم) ؟ وهل يحتمل قولنا : (عسى محمد أن ينجح في هذا الامتحان) مبالغة في الحدث وهو النجاح ؟ هل هناك وجه للمبالغة في قوله تعالى على لسان يعقوب (عليه السلام) : { فصبر جميل عسى الله أن يأتيني بهم جميعا } [يوسف : 83] ؟

إننا لا نرى أي وجه للمبالغة في هذه الأمثلة ونحوها ، ولذا لا نتفق مع من ذهب من النحاة إلى أن هذا من باب الإخبار بالمصدر عن الذات للمبالغة .

إننا نرجح أن (أنْ) هنا ليست مصدرية لكيلا تؤوّل مع ما بعدها بمصدر ، وإنما دخلت للدلالة على التراخي والاستقبال ، جاء في (المقاصد الشافية) : ((فإذا جاء الخبر دون (أنْ) فظاهر ، وإن جاء بـــ (أنْ) فليس

---

[19] شرح الألفية لابن الناظم ، ص 59 ، وينظر التذييل والتكميل ابو حيان الأندلسي 348/4 ، وحاشية الصبان 260/1 .

الفعل معها بتأويل المصدر ، بل دخلت دالّة على التراخي والاستقبال خاصة ، هذا في (عسى)))[20] .

* * *

ومما لجأ النحاة فيه إلى القول بالتقدير وأدى قولهم هذا إلى بحث المسألة الواحدة في أكثر من موطن وإلى تأثر المعنى بذلك مسألة (الاسم المرفوع بعد أداة الشرط) نحو قوله تعالى : { وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأجره } [التوبة : 6] وقوله : { إذا السماء انشقت } [الانشقاق :1] فقد اضطر النحاة إلى تقدير العامل لكون (إنْ) و (إذا) أداتي شرط ، فهما بالفعل أَوْلى ، والفعل مضمر بعدهما وهو الرافع للاسم ، وعلى هذا فـــ(أحد) فاعل لفعل محذوف وجوبا يفسره المذكور ، وكذلك (السماء) في الآية الثانية ، والتقدير في الآية الأولى : (وإن استجارك أحد من المشركين استجارك) ، وفي الآية الثانية : (إذا انشقت السماء انشقت)[21] .

يقول الدكتور مهدي المخزومي : إن المسألة ((قد عولجت على أساس أن الجمل التي وليت أداة الشرط في الآيات المذكورة جمل اسمية لأنها مصدّرة بالاسم ، والجملة الاسمية عندهم ما كان صدرها اسما ، وأدوات الشرط لا تليها الجمل الاسمية ، لأن الشرط سياق فعلي ، فلا بد إذن من تقدير فعل من لفظ الفعل الظاهر ليتسنى لهم صيرورة الاسم المرفوع فاعلا لذلك الفعل المفسّر))[22] .

---

[20] المقاصد الشافية 263/2 ، وينظر همع الهوامع للسيوطي 138/2 .

[21] ينظر الكتاب 112/3 ــ 114 ، والمقتضب للمبرد 177/3 ، 348/4 .

[22] في النحو العربي نقد وتوجيه ــ الدكتور مهدي المخزومي 216 ــ 217 .

ويقول الأستاذ إبراهيم مصطفى : ((لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم وطرد قواعدهم إلى التقدير وأكثروا منه ، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدهم التقدير بما أرادوا . ومن أمثلة ما يقدرون ... { وإن أحد من المشركين استجارك } : (إن استجارك أحد من المشركين استجارك))) [23] .

ويقول الأستاذ محمد أحمد عرفة رادّا على رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى ومدافعا عن رأي جمهور النحاة : ((وأما المثالان { وإن أحد من المشركين استجارك } و{ لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي } فإنما قدرّ النحاة فعلا واليا لأداة الشرط ولم يقبلوا أن يكون الاسم هو الوالي ، من أجل أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود ، ويحتمل أن يوجد وأن لا يوجد ، والأسماء ثابتة موجودة لا يصح تعليق وجود غيرها على وجودها .

وهذا هو السر في أن العرب التزمت الفعل بعدها ، تقول : (إن جئتني أكرمتك) فقد شرط الإكرام بالمجيء ، والمجيء ليس موجودا الآن وقت التكلم ، ويحتمل أن يوجد وألاّ يوجد .

وقد رأى النحويون أن العرب لا تأتي بعد أدوات الشرط بجملة اسمية ، فلا يقولون (إن زيدٌ أبيض فأكرمْه) وذلك لأن الجملة الاسمية تفيد الثبوت ، وقد علمنا أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود .

وقد شاهدوا في (إنْ) و (لو) أن يأتي بعدهما اسم بعده فعل ، فحملوا هذا على الكثير الغالب ، وقدّروا فعلا مضمرا يلي أداة الشرط ليوافق

---

[23] إحياء النحو ــ إبراهيم مصطفى 34 .

عادتهم في استعمالهم ، وما قام عليه الدليل من أن الشرط إنما يكون بما ليس في الوجود وهو الفعل)) [24] .

أقول : إن القول بالتقدير جعل النحاة يبحثون هذه المسألة في أكثر من موطن ، إذ بحثوها في باب الفاعل ، وذلك بسبب أنهم أعربوا الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور .

وكذلك بحثوها في باب الشرط ، إذ إن هذا التقدير من باب حذف فعل الشرط الذي يفسره الفعل المذكور بعده ، فتقدير قوله تعالى : { إن امرؤ هلك } [النساء : 176] : إن هلك امرؤ هلك ، وتقدير قوله تعالى : { إذا السماء انفطرت } [الانفطار1] : إذا انفطرت السماء انفطرت .

ولو لم يقولوا بالتقدير لبحثت المسألة في باب الشرط فقط ، وما تشعّبت في أكثر من موطن .

وقد ذهب الأخفش إلى أن الاسم المرفوع الذي يلي أداة الشرط مبتدأ ولم يقل بالتقدير ، إذ كان يرى أن حرف الشرط إما أن يليه فعل أو اسم يليه فعل[25] .

ونسب الشيخ خالد الأزهري هذا الرأي إلى الكوفيين أيضا فقال : ((خلافا للأخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون (أحد) مبتدأ)) [26] .

ولعل الصواب في هذه المسألة أن الكوفيين أجازوا أن يكون (أحد) في آية التوبة فاعلا تقدم على فعله وليس مبتدأ كما ذكر الأزهري ، لأن

---

[24] النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ــ محمد أحمد عرفة 94 ــ 95 .

[25] ينظر معاني القرآن للأخفش 354/1 .

[26] شرح التصريح 270/1 .

من مذهبهم جواز تقديم الفاعل على الفعل . جاء في (الإنصاف) :
((ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد (إنْ) الشرطية نحو قولك : (إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ) فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل)) [27] .

وقد حذا الدكتور مهدي المخزومي حذو الكوفيين في ذلك فقال :
((كان هذا المأخذ اللفظي قد وضع أمام النحاة مشكلات دفعتهم إلى كثير من التمحّل في التأويل والتقدير في محاولتهم التوفيق بين تعريفهم الجملة وما ورد من شرط وليه اسم مرفوع نحو قوله تعالى : { إذا السماء انشقت } . . .

ولم يكن ذلك ليكون لو أنهم أدركوا أن كلاّ من قوله تعالى : { إذا السماء انشقت } و (زيد يقوم) جملة فعلية لا اسمية ، لأن المسند فيها فعل))[28] .

والذي يبدو أن رأي الأخفش أكثر قبولا من رأي الجمهور ، إذ إن تقدير الجمهور يوافق الصناعة النحوية ، لكنه ((بعيد عن المعنى ، مفسد لصحة الكلام ، مؤدٍّ إلى ركّة بالغة فيه ، إذ ما الغرض من هذا الحذف والذكر مع العلم بأن المفسِّر والمفسَّر لفظ واحد بعينه لا يزيده إيضاحا ولا بيانا ولا تفسيرا ؟

---

[27] الإنصاف في مسائل الخلاف ــ ابو البركات الانباري 490 (م : 88) .
[28] في النحو العربي نقد وتوجيه 170 ــ 171 . ينظر الرد عليه في كتاب التذييل والتكميل ص22 من قبل المصادر (تحقيقات نحوية) للدكتور فاضل السامرائي .

فلو كان المفسِّر يعطينا معنى زائدا على المفسَّر وإيضاحا لم يكن فيه لكان مقبولا ، ولكن الفعل المذكور هو نفس المحذوف ، فما الغرض إذن من الحذف و الذكر ؟ . . .

ومن ناحية أخرى أنه بموجب هذا التقدير لا فرق بين قولنا (إذا جاءك محمد فأكرمْه) و (إذا محمدٌ جاءك فأكرمْه) وقوله : { إذا السماء انشقت } و (إذا انشقت السماء) فيكون تقديم الاسم وتأخيره واحدا ، ولا غرض لذلك سوى التقدير المفسد لجمال التعبير وفصاحته .

كان ينبغي للنحاة أن يقولوا : إنه قد يلي الفعل أداة الشرط في كلام العرب نحو { إذا جاءك المنافقون } [المنافقون : 1] وقد يليها الاسم ثم فعل الشرط نحو { إذا السماء انفطرت } [الانفطار : 1] والفرق بين التعبيرين في المعنى هو كذا وكذا . وهذا أمثل من التقدير الذي يفسد المعنى ويضيعه ويَذهَب لجمال الكلام وفصاحته))[29] .

لقد وردت (السماء) مقدمة على الفعل (انشقت) ومؤخرة عنه في القرآن الكريم ، إذ وردت مقدمة عليه في آية الانشقاق ، ومؤخرة عنه في قوله تعالى : { فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان } [الرحمن : 37] فإذا قلنا بالتقدير في آية الانشقاق فلا فرق حينئذ بينها وبين آية الرحمن ، علما بأن الغرض من تقديم السماء في آية الانشقاق هو التهويل ، وذلك أن انشقاق السماء يؤدّي إلى الهول الكبير والرعب ، فقدمها لهذا الغرض .

ولذا نجد أن القرآن الكريم يقدم المسند إليه في بعض المواطن للتهويل كقوله تعالى : { إذا الشمس كورت . وإذا النجوم انكدرت . وإذا

---

[29] معاني النحو 4/88 ــ 89 .

الجبال سيرت } [التكوير : 1ــ3] وقوله : { إذا السماء انفطرت . وإذا الكواكب انتثرت . وإذا البحار فجرت } [الانفطار : 1ــ 3] . إن هذا التقديم فيه إشارة إلى الهول العظيم من الحدث الجسيم الذي يصيب هذه الأجرام[30] .

والدليل على ذلك حذف جواب الشرط ، فمن المعلوم أن جواب الشرط قد يحذف للدلالة على التهويل والتفخيم والتعظيم . جاء في (البرهان) للزركشي : ((قالوا : وحذفُ الجواب يقع في مواقع التفخيم والتعظيم . . . وإنما يحذف لقصد المبالغة لأن السامع مع أقصى تخيله يذهب الذهن منه كل مذهب ، ولو صرّح بالجواب لوقف الذهن عند المصرح به فلا يكون له ذلك الوقع))[31] .

وهذا بخلاف آية الرحمن ، إذ ذكر فيها جواب (إذا) الشرطية ، قال تعالى : { فإذا انشقت السماء فكانت وردة كالدهان . فبأي آلاء ربكما تكذبان . فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جانّ } [الرحمن 37 ــ 39] فجواب (إذا) الشرطية هو قوله : { فيومئذ لا يسأل . . . } وذكر الجواب يفيد الإخبار ولا يحمل معنى التهويل الذي رأيناه في آية الانشقاق والله أعلم .

القول بالتقدير ضرورة معنوية :

رأينا فيما سبق أن القول بالتقدير قد يضر بالمعنى ، لكن هذا ليس دائما ، إذ قد يكون القول به ضروريّا للحفاظ على صحة المعنى ، ومن

---

[30] ينظر معاني النحو 47/2 .

[31] ينظر البرهان 183/3 .

أمثلة ذلك مسألة (تعلق الخبر شبه الجملة) ، فمن المعروف أن الخبر شبه الجملة لا بد أن يكون متعلقا بمحذوف واجب الحذف . قال ابن مالك :

وأخبروا بظرف او بحرف جر ناوين معنى كائن أو استقر

وهذا المقدر لا يظهر أبدا وإنما تقتضيه الصناعة النحوية ، إذ إن الجار والمجرور والظرف لا بد لهما من متعلق ، فلما لم يكن مذكورا في الكلام اضطروا إلى تقديره . جاء في (المقاصد الشافية) : ((إن هذا المقدّر لم يظهر أصلا في موضع من المواضع ، وإنما تقديره تقدير صناعي لضبط القوانين فقط ، فلما كان كذلك جعل الظرف أو المجرور بنفسه خبرا لأنه هو الذي معنا في اليد ، وأما ذلك المقدّر فغير ملتفت إليه . . .

إن تقدير(كائن) أو (مستقر) ليس بتقدير لفظي حقيقة ، وإنما هو تقدير معنوي دل عليه الكلام ، وتقدير صناعي اقتضاه الاضطرار إلى تقدير متعلق الظرف أو المجرور ، وأما تحصيل المعنى فمن هذا الظاهر . . .

فالحاصل أن تقدير (كائن) أو (استقر) أمر معنوي اقتضته الصناعة ، لا حقيقي لفظي)) [32] .

وقد اعترض بعض النحاة القدامى والمعاصرين على هذا التقدير فزعموا أن لا داعي له ، لأن الكلام يتم معناه بدون ذكره . فمن القدامى ابن مضاء القرطبي من دون الذي يقول معلقا على إعراب النحاة (زيد في الدار) : ((فيزعم النحويون أن قولنا : (في الدار) متعلق بمحذوف تقديره

---

[32] المقاصد الشافية 4/2 ــ 5 .

(زيد مستقر في الدار) والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة فلا بد لها من عامل يعمل فيها ، إن لم يكن ظاهرا كقولنا : (زيد قائم في الدار) كان مضمرا كقولنا : (زيد في الدار) . . . وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة (كائن) ولا (مستقر))) [33] .

إن ابن مضاء يرى أن هذا التقدير لا داعي له ولا فائدة منه لأن الكلام يتم من دونه .

وقد ذهب الدكتور مهدي المخزومي هذا المذهب ، ولعله كان متأثرا برأي ابن مضاء فقال : ((حين يقال : (زيد في الدار) أو (زيد أمامك) فزيد موجود لا شك في ذلك لدى السامع والمتكلم ، والتصريح بلفظ الوجود عبث يميل الكلام إلى ضرب من التطويل والحشو ، فلا معنى لذكره ، ولكن الشيء الذي يجهله المخاطب هو الوجود في مكان معين عرفه المتكلم وجهله المخاطب ، فإخبار المخبر حينئذ يقوم على أساس ذكر هذا المكان الخاص وهو (في الدار) أو (أمامك) . ففائدة الخبر حينئذ إنما تستند إلى التصريح بالمكان ، فالمكان هو الخبر الذي يتم به الإخبار ، وهو معقد الفائدة المتوخاة من الخبر .

فإذا أريد إعراب مثل قولنا : (محمد في الدار) قيل :

(محمد) : مسند إليه ، أو مبتدأ مرفوع .

في الدار : مسند ، أو خبر .

---

[33] الرد على النحاة 99 .

ولا يحتاج المعرب إلى أن يعلق هذا الخبر بشيء مقدّر ، وهو الوجود العام ، أو الكينونة العامة ، ويجد نفسه في دوّامة من التقديرات ، هذا يقدّره فعلا : كان أو استقر ، لأن الأصل في العامل أن يكون فعلا ، وهذا يقدّره اسما مفردا ، كائن أو حاصل أو مستقر ، لأن الأصل في الخبر أن يكون مفردا ، مع أن ذلك مما ينعقد عليه الخبر ، لأنه معلوم للمتكلم والسامع ، ولأن ذلك ليس هو الخبر ، لأن الفائدة لا تتم به ، فلو كان هو الخبر لجاز للمتكلم أن يقتصر على قوله : (محمد استقر) أو (محمد كان) أو (محمد حصل) ويسكت ، ولاكتفى المخاطب به ، ولكن واقع الأمر غير ذلك)) [34] .

والحقيقة أن التقدير هنا ضروري للحفاظ على المعنى ، إذ المعنى لا يصح من دونه ، وقد لاحظ ذلك قسم من النحاة القدامى والمعاصرين . يقول السيوطي : ((وإذا قلت : (زيد أخوك) فالأخ هو زيد ، أو (زيد خلفك) فالخلف ليس بزيد ، فمخالفته له عملت النصب)) [35] .

ويقول أيضا : ((إذا قلت (ظهرُك خلفَك) جاز رفع (الخلف) ونصبه ، أما الرفع فلأن الخلف في المعنى : الظهر ، وأما النصب فعلى الظرف ، وكذا ما أشبه ذلك نحو (نعلُك أسفلك))) [36] .

وقد وضّح الأستاذ عباس حسن هذا الأمر توضيحا تامّا فقال : ((إن الخبر هو المبتدأ معنى ، وكذلك المبتدأ هو الخبر معنى كما في مثل

---

[34] في النحو العربي نقد وتوجيه 181 ، وينظر صفحة 222 .

[35] همع الهوامع 21/2 .

[36] م . ن 26/2 .

(علي الخطيب) فالخطيب في هذه الجملة هو علي ، وعلي هو الخطيب ، فكلاهما من جهة المعنى هو الآخر ، وكذلك الشأن في كل مبتدأ وخبر على النسق السالف الوارد في الاستعمال العربي ، فلو أردنا بغير التعلق تطبيق هذا الضابط العام الصحيح على الخبر شبه الجملة لم ينطبق ، بل يفسد المعنى معه ، ولا يصلحه إلا التعلق على الوجه الذي يذكره النحاة ، ففي مثل (علي أمامك) لا يصح أن يكون الظرف (أمام) هو (علي) ، ولا أن يكون (علي) هو (الأمام) نفسه ، إذ المعنى في كل منهما مخالف للآخر تمام المخالفة ، ولا يصلحه إلا أن يكون الظرف متعلقا بشيء آخر غير المبتدأ هو (كائن) أو (موجود) أو نحوهما . ومثل هذا يقال في (السفر يوم الخميس) فليس السفر هو يوم الخميس نفسه ، ولا يوم الخميس هو السفر)) [37] . ولا يصح المعنى إلا بتقدير ما يتعلق به الظرف .

وهذا الأمر ينطبق على الجار والمجرور ، فإنك إذا قلت : (زيد في الدار) فلا شك ((أن السامع يفهم مجرد الوجود ، فإذا أردت أمرا بعينه فلا بد أن تذكر المتعلق ، ولا يجوز أن تحذفه إلا لقرينة فتقول : (زيد جالس في الدار) أو عامل في الدار أو نائم ونحو ذلك . فإذا قلت : (زيد في الدار) قصدت الوجود المطلق فيه ، ولولا هذا التقدير لم يصح الكلام ، وإلاّ فما معنى (زيد في الدار) ؟

معنى (في الدار) داخل الدار ، أو باطنه ، فهل زيد هو باطن الدار ، أي فناؤه ورحبته ؟ وتقول : (زيد على السطح) فما معنى هذا

---

[37] النحو الوافي ــ عباس حسن 487/1 .

الكلام ؟ معناه أنه موجود على السطح ، ولا بدّ من هذا القصد ، ولولا هذا القصد لكان المعنى أن زيدا (على السطح) أي هو الفوق والعلوّ ، وهذا القصد لا يمكن أن يكون)) [38] .

الاضطرار إلى التقدير أو الاستغناء عنه :

هناك مسائل نحوية اضطرت النحاة إلى التقدير فيها حفاظا على الصناعة النحوية علما بأن المعنى واضح من دونه ، وقد كان يفترض ألاّ يلجأ النحاة إلى القول بالتقدير فيها لإمكانية الاستغناء عنه ، لكن تحكم الصناعة النحوية في أحكامهم ألجأتهم إلى ذلك .

ومن أمثلة ذلك أن من المعلوم أن الجملة الاسمية تتألف من مسند إليه وهو المبتدأ ، ومسند هو الخبر ، لكن رأوا أن المبتدأ الذي يتلوه واو هو نص في المعية يحذف خبره نحو (كلُّ رجلٍ وضيعتُه) فالخبر هنا محذوف تقديره عند النحاة : مقترنان . قال الناظم معدّدا مواضع حذف الخبر وجوبا :

وبعد واو عيّنت مفهوم (مع) كمثل (كل صانع وما صنع) [39]

وقد قدروا الخبر علما بأن المعنى واضح من دونه لأن كل مبتدأ لا بد له من خبر ، فإن لم يكن مذكورا قدّر .

وقد رأى قسم من النحاة كالكوفيين والأخفش وابن خروف ((أن نحو (كل رجل وضيعته) مستغنٍ عن تقدير خبر ، لأن معناه : مع ضيعته ، وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر)) [40] .

---

[38] معاني النحو 176/1 ــ 177 .

[39] ينظر شرح ابن عقيل 235/1 ، والمقاصد الشافية 110/2 ــ 111 .

[40] شرح التصريح 180/1 ، وينظر ارتشاف الضرب ابو حيان الأندلسي 1090/3 .

ويبدو أن هذا هو الصواب ، لأن بعض التعبيرات قد تخرج عن الطريقة المألوفة للتعبير فلا تقدير فيها ، إذ المعنى واضح من دونه .

* * *

ومن أمثلة ذلك أيضا مسألة (سد المصدر المؤول مسدَ اسم (ليت) وخبرها) في نحو قولنا : (ليت أنّ محمدا حاضرٌ) ، ومسد المفعولين الأول والثاني في نحو قولنا : (ظننت أنّ سعيدا منطلقٌ) .

فإذا سدّ المصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها مسدّ اسم (ليت) بقيت (ليت) بلا خبر ، وإذا سدت مسد المفعول الأول لـــ(ظن) بقيت (ظن) بلا مفعول ثان ، ولذا نجد بعض النحاة يقدرون الخبر لـــ (ليت) والمفعول الثاني لـــ(ظن) فيقولون : إن تقدير الجملة في (ليت) هو (ليت حضور محمد ثابت) ، وتقديرها في (ظن) هو (ظننت انطلاق سعيدٍ حاصلا) . جاء في (شرح المفصل) لابن يعيش : ((والأخفش يقول : إن (أنّ) وما بعدها في موضع المفعول الأول ، والمفعول الثاني محذوف ، فإذا قلت : (ظننت أنك قائم) فالتقدير : ظننت قيامك كائنا أو حاضرا)) [41] .

وقد نسب السيوطي هذا الرأي إلى المبرد أيضا فقال : ((وذهب الأخفش والمبرد إلى أن الخبر محذوف والتقدير : أظن أن زيدا قائم ، ثابت أو مستقر)) [42] .

والصواب أن المبرد لم يذهب إلى ما ذهب إليه الأخفش كما سيتبين لنا ذلك فيما بعد .

---

[41] شرح المفصل 60/8ـ 61 .

[42] همع الهوامع 223/2 ــ 224 .

ويبدو لنا أن هذا التقدير فاسد ((ويظهر فساده عند إظهار المحذوف مع المصدر المؤول ، فلو قلت : (ظننت أن سعيدا حاضر حاصل) و (ليت أن سعيدا غني ثابت) لكان واضح الفساد ولم يقله أحد من العرب)) [43] .

ولذا ذهب جمهور النحاة إلى أن المصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها سد مسد اسم (ليت) وخبرها ، كما سد مسد مفعولي (ظن) . جاء في (الكتاب) : ((تقول : (ظننت أنه منطلق) فظننت عاملة ، كأنك قلت : (ظننت ذاك) ، وكذلك (وددت أنه ذاهب) لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت : وددت ذاك)) [44] .

وجاء في (المقتضب) : ((فإذا قلت : (ظننت أن زيدا منطلق) لم تحتج إلى مفعول ثان ، لأنك قد أتيت بذكر (زيد) في الصلة ، لأن المعنى : ظننت انطلاقا من زيد ، فلذلك استغنيت)) [45] .

إن هذا النص يؤيد ما ذكرناه من أن المبرد لم يقل بحذف المفعول الثاني وتقديره كما نسب إليه السيوطي ، وإنما ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه من عدم الحاجة إليه .

يتبين لنا مما سبق أن ((النحاة يؤولون (أنّ) وما بعدها بمصدر هو اسم (ليت) وتبقى (ليت) بلا خبر ، إذ لا تحتاج إليه ، ولا يصح تقدير خبر في المعنى ، فلو قلت : (ليت أن محمدا حاضر ثابت) لرأيت الكلام ينبو ولا يستقيم .

---

[43] معاني النحو 281/1 .

[44] الكتاب 120/3 .

[45] المقتضب 339/2 .

ونحو (ظننت أن محمدا منطلق) فالمصدر المؤول مفعول (ظن) ولا يحتاج إلى مفعول ثان الذي هو في الأصل مسند ، وعلى هذا تألف الكلام من مسند إليه الذي هو المصدر المؤول مع الحرف في الأولى ومع الفعل الناسخ في الثانية من دون مسند استغناء عنه بالمعنى))[46] .

تعدد التقديرات في المسألة الواحدة وأثرها في المعنى :

قد تتعدد التقديرات في المسألة الواحدة حفاظا على الصناعة النحوية ، لكن قسما منها قد يكون له تأثير في المعنى ، ومن أمثلة ذلك مسألة (دخول (لا) النافية للجنس على العلم) ، فمن المعلوم أن (لا) النافية للجنس تدخل على الاسم النكرة فتنفيه نفيا عاما كقوله تعالى : { لا ريب فيه } [البقرة :2] وقولك : (لا طالبَ غائبٌ) .

لكنها قد تدخل في بعض التعبيرات على العلم نحو قولهم : (قضية ولا أبا حسن لها) وقول الشاعر :

لا هيثمَ الليلة للمطيّ

وقول الآخر :

يكدْنَ ولا أميةَ في البلاد[47]

وقد شرع النحاة يؤولون هذه الأعلام بالنكرات للحفاظ على اطّراد القاعدة ، فمنهم من ذهب إلى أن التقدير : ولا مسمى بأبي حسن لها [48] ، وكذا في الأمثلة الأخرى ، وفائدة هذا التقدير أن (لا) النافية تدخل على كلمة (مسمى) المقدرة وهي نكرة ولا تدخل على العلم مباشرة .

---

[46] الجملة العربية تأليفها وأقسامها 19 .

[47] ينظر حاشية الصبان 4/2 .

[48] ينظر شرح ابن عقيل 318/1 ــ 319 .

لكن هناك من النحاة من اعترض على هذا التقدير وقال : إن هذا التقدير غير صحيح لأن المسمَّين بأبي حسن كثيرون[49] ، ولو أخذ بهذا التقدير لدخل فيه كل من كنّي بأبي حسن ، وهذا خلاف المقصود .

ومنهم من ذهب إلى أنه على تقدير (مثل) ، أي : ولا مثل أبي حسن لها . ويوضح ابن يعيش هذا التقدير فيقول : ((كأنه نفى منكورين كلهم في صفة (علي) ، أي : لا فاصل ولا قاضي مثل أبي حسن ، فالمراد بالنفي هنا العموم والتنكير ، لا نفي هؤلاء المعرّفين . . . وليس المعنى على نفي كل من اسمه هيثم أو أمية أو علي ، وإنما المراد نفي منكورين كلهم في صفة هؤلاء ، فالعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني ينزل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى))[50] .

وقد اعترض قسم من النحاة أيضا على هذا الرأي من أكثر من وجه ، من ذلك أن ((العرب التزمت تجرّد الاسم المستعمل هذا الاستعمال من (أل) فلم يقولوا : ولا أبا الحسن مثلا ، ولو كانت إضافة (مثل) منوية لم يحتج إلى ذلك الالتزام لعدم منافاة (أل) حينئذ تنكير اسم (لا) في الحقيقة ، وبأن العرب أخبروا عن الاسم المذكور بـــ (مثل) كما في قوله :

يبكّي على زيد ولا زيد مثله

ولو كانت إضافة (مثل) منوية لكان التقدير : ولا مثل زيد مثله ، وهو فاسد))[51] .

---

[49] ينظر حاشية الصبان 4/2 ــ 5 ، وحاشية الخضري 319/1 .

[50] شرح المفصل 104/2 .

[51] حاشية الصبان 5/2 ، وينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ــ أبو حيان الأندلسي 290/5 .

ولعل التأويل باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم أحسن من تقدير محذوف . فقولهم : (قضية ولا أبا حسن لها) معناه : لا فيصل لها ، ومعنى قول الشاعر :

لا هيثمَ الليلة للمطيّ

أي لا سائق . . . وهكذا[52] .

القول بالعامل ضرورة اقتضتها الصناعة النحوية :

المقصود بالعامل ((ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص عند الإعراب)) [53] .

والقول بالعامل في النحو قديم ، ((والنحاة يرون أن الإعراب إنما يحدث بسبب العامل ، وكل تغيير إعرابي لا يقع إلا بعامل أحدثه . وهذا من تأثير الفلسفة في النحو)) [54] .

وجاء في (شرح الرضي على الكافية) : ((وهم يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية)) [55] .

وتنقسم العوامل قسمين : لفظية ومعنوية .

فالعامل اللفظي يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كالفعل وحروف الجر وأدوات النصب والجزم .

---

[52] ينظر حاشية الصبان 4/2 ــ 5 .

[53] التعريفات للجرجاني 62 .

[54] أبو البركات بن الأنباري ، الدكتور فاضل السامرائي 220 .

[55] شرح الرضي على الكافية ــ القسم الأول ــ المجلد الأول 229 .

أما العامل المعنوي فيأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كالابتداء ورافع الفعل المضارع . جاء في (المقاصد الشافية) في بيان قول الناظم :

ورفعوا مبتدأ بالإبتدا

((فقوله : (ورفعوا مبتدأ بالإبتدا) يعني أن الرافع للمبتدأ هو الابتداء ، وإنما بيّن هذا لأن كل عمل لا بد له من عامل ، هكذا تقرر الأمر في كلام العرب وظهر في العوامل الملفوظ بها الموجودة عند وجود عملها ، فما لم يظهر فيه ذلك للعيان قدّروا عاملا ليستتب قياسهم وما بَنَوا عليه صناعتهم)) [56] .

إن القول بتقدير العوامل أدى إلى اعتراض طائفة من النحاة القدامى والمعاصرين على التقدير ، بل أدى إلى دعوة طائفة منهم إلى إلغاء نظرية العامل ، لأنهم رأوا أن قسما من هذه التقديرات فيه تكلف واضح ، وقد يكون التقدير على حساب المعنى كما رأينا ذلك في مسألة (مجيء الاسم مرفوعا بعد أداة الشرط) ، وكما سنرى ذلك في (الاشتغال) .

جاء في كتاب (إحياء النحو) : ((لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم وطرد قواعدهم إلى التقدير وأكثروا منه ، يبحثون عن العامل في الجملة فلا يجدونه فيمدّهم التقدير بما أرادوا .

ومن أمثلة ما يقدرون :

أ ــ زيدا رأيته : يقولون هو : رأيت زيدا رأيته .

ب ــ إن أحد من المشركين استجارك : إن استجارك أحد من المشركين استجارك .

---

[56] المقاصد الشافية 613/1 ، وينظر الخصائص 109/1 .

ج ــ لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي : لو تملكون تملكون خزائن رحمة ربي)) [57] .

وردّ ابن مضاء القرطبي دعوى التقدير في الاشتغال فقال :

((والثاني محذوف لا حاجة بالقول إليه ، بل هو تام دونه ، وإن ظهر كان عيبا كقولك : (أزيدا ضربته ؟) قالوا : إنه مفعول بفعل مضمر تقديره (أضربت زيدا ؟) وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن (ضربت) من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد ، وقد تعدى إلى الضمير ، ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدّر ، ولا ظاهر ، فلم يبق إلا الإضمار ، وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب)) [58] .

ويبدو أن ما ذهب إليه ابن مضاء من أن التقدير دعت إليه صنعة الإعراب صحيح ، لأنهم يرون أن كل منصوب لا بد له من ناصب ، ولما لم يجدوا ناصبا للاسم المتقدم اضطروا إلى تقديره .

((إن التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب مفسد للمعنى ، مفسد للجملة ، فإن الجملة تتمزق وتنحلّ بتقديرنا (أكرمت خالدا أكرمته) و (سررت خالدا أحببت رجلا يحبه) وبنحو ذلك من التقديرات . . . فتقدير الجمهور متمشّ مع الصنعة الإعرابية إلا أنه مفسد للمعنى ، مفسد للجملة)) [59] .

---

[57] إحياء النحو 34 .

[58] الرد على النحاة 79 .

[59] معاني النحو 110/2 .

ويرى الدكتور فاضل السامرائي ((أنه ليس ثمة اشتغال ولا مشغول عنه بهذا المعنى ، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضا معينا في اللغة)) [60] .

ويرى أن هناك حلاّ للإعراب أنسب مما ذهب إليه النحاة وهو ((أن يعرب الاسم المتقدم مشغولا عنه منصوبا ولا داعي لأن نذكر له ناصبا ، لأن تقدير الناصب مبني على نظرية العامل التي لا موجب لها ، فإنه يمكن أن يقال : إن الفاعل في العربية مرفوع ، والمفعول به منصوب ، والمبتدأ مرفوع ، والمشغول عنه منصوب . . . وهكذا ، ولا داعي للسؤال عن العامل الذي أحدث هذا ، وإذا كان لا بدّ من الجواب فالعرب هم الذين فعلوا هذا وأحدثوه)) [61] .

ويرى ((أن الاشتغال لا يفيد تخصيصا ولا توكيدا ، وإنما هو أسلوب خاص يؤدي غرضا معينا ، لأنه ليس معنى (خالدا أكرمت) كمعنى (خالدا أكرمته) ، ولا معنى (على محمد سلمت) كمعنى (محمدا سلمت عليه) ، فمعنى (خالدا أكرمت) خصصته بالإكرام ، وأما (خالدا أكرمته) فتفيد إكرام خالد لا تخصيصه بالإكرام ، وقد قدمته للعناية .

وكذلك قولك : (على محمد سلمت) و (محمدا سلمت عليه) فالأولى تفيد التخصيص ، بخلاف الثانية ، فإنك قدمت الاسم للاهتمام به)) [62] .

---

[60] م . ن 111/2 .

[61] م . ن .

[62] م . ن 113/2 .

إن هذا التفسير لمعنى الاشتغال أولى من القول بالعامل وتقديره ، إذ يؤدي هذا التقدير إلى فساد المعنى كما رأينا .

مسائل وقع فيها التشابه في الصناعة والتقدير :

قد نقف على مسائل نحوية مختلفة ، لكنها متشابهة في الصناعة والتقدير . مثال ذلك ما مر بنا في مسألة (الإخبار بالمصدر عن الذات) ، إذ ذكرنا أن المصدر هو الحدث المجرد فلا يصح الإخبار به عن اسم الذات نحو (محمد رَكْضٌ) ، وذكرنا أن النحاة لجأوا إلى التأويل والتقدير حفاظا على صناعتهم فقالوا : إن التقدير (محمد ذو ركض) ، وهناك من ذهب إلى أن هذا من باب المبالغة بجعل العين هو الحدث نفسه .

وقد قاسوا على هذه المسألة مسألة (مجيء المصدر حالا) ، إذ الأصل ألاّ تقع المصادر أحوالا ((لأنها غير صاحبها في المعنى ، لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا مجازا واتساعا نحو (زيدٌ عدلٌ) فعلوا مثل ذلك في الحال لأنه خبر من الأخبار)) [63] .

ومن أمثلة ذلك قولك : (طلع زيد علينا بغتة) و (أتيته ركضا) وقوله تعالى : { ثم ادعهنّ يأتينك سعيا } [البقرة : 260] .

وقد لجأ النحاة إلى التأويل والتقدير في ذلك أيضا ، فذهب سيبويه والجمهور إلى أنها مصادر مؤولة بالمشتق ، أي : باغتا وراكضا وساعيات . وقال بعضهم : هي مصادر على حذف مضاف ، أي : ذا بغتة وذا ركض وذوات سعي[64] .

---

[63] شرح التصريح 374/1 ، وينظر المقاصد الشافية 438/3 ــ 439 .

[64] ينظر همع الهوامع 14/3 ــ 15 ، والكتاب 370/1

وإذا كان هناك من ذهب إلى أن الغرض من الإخبار بالمصدر عن الذات هو المبالغة ، فإن هناك من ذهب أيضا إلى أن من أغراض العدول من الوصف إلى المصدر في الحال المبالغة ، ((فإن المصدر هو الحدث المجرد ، والوصف هو الحدث مع الذات ، فـــ (ساعيا) في قولك : (أقبل أخوك ساعيا) يدل على الحدث وذات الفاعل ، أما المصدر فهو الحدث المجرد من الذات والزمن . . .

فإن قلت : (أقبل أخوك سعيا) كان المعنى أن أخاك تحول إلى سعي ولم يبق فيه شيء من عنصر الذات ، لم يبق فيه ما يثقله من عنصر المادة ، بل تحول إلى حدث مجرد وهذا مبالغة . وكذلك قولك : (أقبل ركضا) معناه أنه تحول إلى ركض عند إقباله)) [65] .

ونحو ذلك مسألة (النعت بالمصدر) ، إذ ((يكثر استعمال المصدر نعتا نحو (مررت برجلٍ عدلٍ ، وبرجلين عدلٍ ، وبرجالٍ عدلٍ ، وبامرأةٍ عدلٍ ، وبامرأتين عدلٍ ، وبنساءٍ عدلٍ ، ويلزم حينئذ الإفراد والتذكير)) [66].

وقد ذهب الكوفيون إلى التأويل بالمشتق ، فإذا قلت : (هذا رجلٌ عدلٌ ورضا) فالتأويل عندهم : عادلٌ ومرضيٌّ ، وأما عند البصريين فهو على تقدير مضاف ، أي : ذو عدل وذو رضا [67] ، كما هو الشأن في التقدير في الإخبار بالمصدر عن الذات ، وفي مجيء المصدر حالا .

---

[65] معاني النحو 251/2 .

[66] شرح ابن عقيل 126/2 .

[67] ينظر شرح التصريح 113/2 .

وقيل : لا تأويل ولا تقدير محذوف ، بل هو جعل العين نفس المعنى مبالغة ، جاء في (شرح الرضي على الكافية) : ((والأَوْلى أن يقال : أطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كأنهما من كثرة الفعل تجسّما منه)) [68] .

وجاء في (شرح المفصل) : ((فهذه المصادر كلها مما وصف بها للمبالغة كأنهم جعلوا الموصوف ذلك المعنى لكثرة حصوله منه ، وقالوا : (رجل عدلٌ ورضى وفضل) كأنه لكثرة عدله والرضى عنه وفضله جعلوه نفس العدل والرضى والفضل)) [69] .

وجاء في (تفسير الكشاف) في قوله تعالى : { وجاؤوا على قميصه بدمٍ كذبٍ } [يوسف : 18] (({ بدمٍ كذبٍ } : ذي كذب ، أو وصف بالمصدر مبالغة ، كأنه نفس الكذب وعينه ، كما يقال للكذاب : هو الكذب بعينه والزور بذاته . ونحوه :

فهنّ به جود وأنتم به بخلُ)) [70]

إن من الملاحظ أن الصناعة النحوية متشابهة في هذه المسائل الثلاث علما بأنها مسائل نحوية مختلفة في أبواب متفرقة ، لكنها تلتقي في القول بتقدير واحد وتأويل واحد فيها ، وتلتقي أيضا بأن هناك من ذهب إلى المبالغة فيها وعدم القول بالتقدير .

---

[68] شرح الرضي على الكافية ــ القسم الأول ــ المجلد الثاني ــ صفحة 98 .

[69] شرح المفصل 3 /50 .

[70] تفسير الكشاف للزمخشري 262/3 ، وينظر الخصائص 259/3 ــ 260 .

تناقض النحاة في صناعتهم النحوية :

قد يلجأ النحاة إلى التأويل عندما يشعرون أنهم ناقضوا أنفسهم في بعض الأحكام التي وضعوها حفاظا على صناعتهم النحوية . ومن الأمثلة على ذلك مسألة (إضافة الاسم إلى اللقب) ، إذ بحثوا هذه المسألة في باب العلم ، فذهب جمهور البصريين إلى وجوب إضافة الاسم إلى اللقب إذا كانا مفردين نحو (سعيد كرزٍ) . قال الناظم :

وإن يكونا مفردين فأضف حتما وإلاّ أتبع الذي ردف[71]

لكنهم رأوا أن القول بالوجوب ترده الصناعة النحوية ، إذ لو أضيف الاسم إلى اللقب لترتب على ذلك إضافة المترادفين ، إذ إن ((الاسم واللقب مدلولهما واحد ، فيلزم من إضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه)) [72] ، وقد صرح النحاة بعدم جواز ذلك . قال الناظم :

ولا يضاف اسم لما به اتحدْ معنى وأوّلْ موهما إذا ورد

إذ إن ((المضاف يتخصص بالمضاف إليه أو يتعرف به ، فلا بد من كونه غيره ، إذ لا يتخصص الشيء أو يتعرف بنفسه))[73] .

ولذا لجأوا إلى التأويل حفاظا على صناعتهم النحوية فقالوا : ((إذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله ، فما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم : (جاءني سعيد كرز) ، وتأويله أن يراد بالأول

---

[71] ينظر شرح ابن عقيل 134/1 ــ 135 ــ وشرح ابن الأشموني 129/1 ــ 130 ، وشرح التصريح 123/1 .

[72] شرح التسهيل 173/1 .

[73] شرح ابن عقيل 11/2 .

المسمى وبالثاني الاسم ، أي : جاءني مسمى هذا الاسم)) [74] . جاء في (الهمع) : ((إذا تأخر اللقب عن الاسم فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقبُ نحو (جاء سعيدُ كرزٍ) على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم تخلصا من إضافة الشيء إلى نفسه)) [75] .

إن الذي أوقعهم في هذا التناقض ، أو بتعبير آخر : في إحساسهم بهذا التناقض أنهم يرون أن الاسم مرادف للقب ولا يجوز إضافة المترادفين ، فلجأوا إلى التأويل ، لكن الواقع أن اللقب غير الاسم وليس مرادفا له وإن كان المسمى واحدا ، فإن في اللقب من المدح والذم وغيرهما ما ليس في الاسم [76] ، ولذا جوّز الدكتور فاضل السامرائي إضافة الاسم إلى اللقب بلا تأويل فقال : ((والحق فيما ذكروه من إضافة المترادفين أنه يجوز إضافة أحدهما إلى الآخر إذا كان بينهما أدنى اختلاف وكانت الإضافة تفيد معنى ما كإضافة الاسم إلى اللقب ، والعام إلى الخاص وما إلى ذلك ، فكل ذلك جائز بلا تأويل وعليه كلام العرب ، فالعرب تقول : (سعيد كرز) بإضافة الاسم إلى اللقب)) [77] .

التدريج في الحذف أمر صناعي لا علاقة له بالمعنى :

ذهب النحاة في قسم من المسائل النحوية إلى القول بالتدريج في الحذف كقوله تعالى : { واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا }

---

[74] شرح الأشموني 249/2 .

[75] همع الهوامع 246/1 .

[76] ينظر معاني النحو 115/3 .

[77] معاني النحو 115/3 .

[البقرة : 48] أي لا تجزي فيه ، فحذف (فيه) . ((وفي كيفية حذفه قولان : أحدهما : أنه حذف بجملته دفعة واحدة ، والثاني : أنه حذف على التدريج ، فحذفت (في) أولا ، فاتصل الضمير بالفعل ، فصار (تجزيه) ثم حذف هذا الضمير المتصل فصار (تجزي))) [78] .

ومن ذلك قولك في التحذير : (إياك والأسد) ، فقد ((قيل : الأصل : احذر تلاقي نفسك والأسد ، ثم حذف الفعل ، وهو احذْر ، وفاعله ، وهو ضمير المخاطب المستتر فيه فصار : تلاقي نفسك والأسد ، ثم حذف المضاف الأول ، وهو تلاقي ، وأنيب عنه الثاني ، وهو نفسك ، فانتصب فصار (نفسَك والأسد) ، ثم حذف المضاف الثاني (وهو نفس) وأنيب عنه الثالث في التركيب وهو الكاف فانتصب بعد أن كان مجرورا بالإضافة وانفصل لتعذر اتصاله فصار (إياك))) [79] .

إن ((التدريج في الحذف أمر صناعي لا علاقة له بالمعنى وليس حقيقة لغوية ، كما أن التعبير المتدرج بحسب التقدير ليس مرحلة من مراحل التعبير دائما)) [80] .

ففي آية البقرة ليس المعنى أنه حذف حرف الجر في التعبير فصار (تجزيه) وقد تكلمت به العرب ثم حذف الضمير ، وإنما هذا أمر صناعي ، وكذلك الشأن في قولك في التحذير (إياك والأسد) [81] .

---

[78] شرح ابن عقيل 124/2 ، وينظر شرح التصريح 112/2 .

[79] شرح التصريح 192/2 ــ 193 ، وينظر شرح الأشموني 188/3 ، وحاشية الخضري 205/2 .

[80] الجملة العربية تأليفها وأقسامها 88 .

[81] ينظر الجملة العربية تأليفها وأقسامها 88 .

الخاتمـــة :

أحمدك ربي كما علمتني أن أحمد ، وأصلي وأسلم على خير خلقك سيدنا محمد وبعد :

في ختام رحلتي مع (التقدير والتأويل بين الصناعة النحوية والمعنى) يمكنني أن أجمل أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث بما يأتي :

- هناك مسائل نحوية يؤدي القول بالتقدير فيها إلى الحفاظ على الصناعة النحوية ، لكن المعنى سيكون حينئذ بخلاف المقصود أو ضعيفا ، وقد يكون القول بالتقدير فيها ضروريا حفاظا على سلامة المعنى ، أو يكون المعنى واضحا من دونه .
- إن القول بالتقدير قد يؤدي إلى تشعب الموضوع الواحد أو المسألة الواحدة في أكثر من موطن كما رأينا ذلك في مسألة الإخبار بالمصدر عن اسم الذات ، ومسألة الاسم المرفوع بعد أداة الشرط .
- إن القول بالعامل وتقديره أدى إلى اعتراض طائفة من النحاة القدامى والمعاصرين ودعوتهم إلى إلغاء نظرية العامل من النحو العربي لما رأوا من التقديرات المتكلفة التي وردت على حساب المعنى وبخاصة في مسألة الاشتغال ومسألة مجيء الاسم مرفوعا بعد أداة الشرط .
- هناك مسائل نحوية مختلفة ومتفرقة يجمعها التشابه في الصناعة والتقدير كالتشابه الذي رأيناه في المسائل الآتية : (الإخبار بالمصدر عن اسم الذات) و (مجيء المصدر حالا) و (النعت بالمصدر) .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المصادر

ـ أبو البركات الأنبـــاري ودراساته النحويـــة ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار عمار ـ الأردن عمان ـ الطبعة الأولى 1428هـ ـ 2007م .

ـ إحياء النحو ـ إبراهيم مصطفى ـ دار الآفاق العربية 1423هـ ـ 2003م .

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ـ أبو حيان الأندلسي ـ تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ الطبعة الأولى 1418هـ ـ 1998م .

ـ الإنصاف في مسائل الخلاف ـ أبو البركات بن الأنباري ـ تحقيق الدكتور جودة مبروك محمد مبروك مكتبة الخانجي بالقاهـــرة ـ الطبعة الأولى .

ـ البرهان في علوم القرآن ـ بدر الدين الزركشي ـ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار التراث ـ القاهرة ـ (تحقيقات نحوية) لفاضل السامرائي ـ الطبعة الأولى 1418هـ ـ 1998م .

ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل أبو حيان الأندلسي ـ تحقيق الدكتور حسن هنداوي ـ دار القلم ـ دمشق ـ الطبعة الأولى 1421هـ ـ2000م . ـ التعريفات ـ الشريف الجرجاني ـ المطبعة الخيرية ـ مصر ـ الطبعة الأولى 1306هـ .

ـ تفسير الكشاف ـ جار الله الزمخشري ـ تحقيق الشيخين عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد عوض مكتبة العبيكات ـ الرياض ـ الطبعة الأولى 1418هـ ـ 1998 .

ـ الجملة العربية تأليفها وأقسامها ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار الفكر ـ عمان ـ الطبعة الثانية 1427هـ ـ 2007م .

ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ـ محمد الخضري ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى 1419هـ ـ 1998م .

ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني ـ محمد علي الصبان ـ دار الفكر .

ـ حاشية يس على شرح التصريح ـ يس العليمي ـ دار الفكر .

ـ الخصائص ـ ابن جني ـ تحقيق محمد علي النجار ـ دار الكتب المصرية .

ـ دلائل الإعجاز ـ عبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق محمود محمد شاكر ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ـ الطبعة الخامسة 1424هـ ـ 2004م .

ـ الرد على النحاة ـ ابن مضاء القرطبي ـ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الثانية .

ـ شرح ابن عقيل ـ بهاء الدين بن عقيل ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الأولى 1419هـ ـ 1998م .

ـ شرح ألفية ابن مالك ـ ابن الناظم ـ مطبعة القديس جاورجيوس ـ بيروت 1322هـ .

ـ شرح التسهيل ـ ابن مالك ـ تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد والدكتور محمد بدوي المختون ـ هجر للطباعة والنشر ـ مصر ـ الطبعة الأولى 1410هـ ـ 1990م .

ـ شرح التصريح على التوضيح ـ خالد الأزهري ـ دار الفكر .

ـ شرح الرضي على الكافية ـ رضي الدين الإستراباذي ـ دراسة وتحقيق يحيى بشير المصري ـ جامعة محمد بن سعود الإسلامية ـ الطبعة الأولى 1417هـ ـ 1996م .

ـ شرح المفصل ـ ابن يعيش ـ إدارة الطباعة المنيرية بمصر .

ـ على طريق التفسير البياني ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ بحث غير منشور

ـ في النحو العربي نقد وتوجيه ـ الدكتور مهدي المخزومي ـ دار الرائد العربي ـ بيروت ـ الطبعة الثانية 1406هـ ـ 1986م .

ـ الكامل ـ محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد أحمد الدالي ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ الطبعة الرابعة 1425هـ ـ 2004م .

ـ الكتاب ـ سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان ـ تحقيق عبد السلام هارون ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ الطبعة الثالثة 1408هـ ـ 1988م .

ـ المساعد على تسهيل الفوائد ـ ابن عقيل ـ تحقيق الدكتور محمد كامل بركات ـ الطبعة الثانية 1422هـ ـ 2001م .

ـ مشكل إعراب القرآن ـ مكي بن أبي طالب ـ دراسة وتحقيق الدكتور حاتم الضامن ـ نيسان 1973م .

ـ معاني القرآن ـ الأخفش الأوسط ـ تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ الطبعة الأولى 1411هـ ـ 1990م .

ـ معاني النحو ـ الدكتور فاضل صالح السامرائي ـ دار الفكر ـ عمّان ـ الطبعة الرابعة 1430هـ ـ 2009م .

ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ـ ابن هشام الأنصاري ـ تحقيق الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ـ الطبعة الأولى 1421هـ ـ 2000م .

ـ المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ـ أبو إسحاق الشاطبي (ت 790هـ) تحقيق الدكتور عبد الرحمن سليمان العثيمين ـ مركز إحياء التراث الإسلامي ـ مكة المكرمة ـ الطبعة الأولى 1428هـ ـ 2007م .

ـ المقتضب ـ أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ـ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ لجنة إحياء التراث الإسلامي ـ القاهرة ـ 1415هـ ـ 1994م .

ـ النحو الوافي ـ عباس حسن ـ دار المعارف بمصر ـ الطبعة الثالثة .

ـ النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ـ محمد أحمد عرفة ـ مطبعة السعادة بمصر .

ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ جلال الدين السيوطي ـ تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم عالم الكتب ـ القاهرة 1421هـ ـ 2001م .